13 May 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
الدورة العشرون
جنيف ، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣

ملخص الرئيس

١ - أجرت اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات مناقشات حول قضايا تتعلق بتنفيذ نظام الأفضليات المعمم وأخرى تتعلق بقواعد المنشأ والمساعدة التقنية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم . وأجرت اللجنة أيضا مناقشات غير رسمية حول تلك المواضيع . وفي موازاة هذه المناقشات ، أجريت ٧٨ عملية تشاور ثنائية فيما يتصل بالمخططات الفردية .

٢ - واتفقت اللجنة على أن نظام الأفضليات المعمم أداة فعالة للتجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

٣ - وشددت البلدان النامية على ضرورة تمديد جميع المخططات على أساس طويل الأجل بما يكفل ثبات فوائدها وإمكانية التنبؤ بهذه الفوائد . وأعادت البلدان المتقدمة المعنية تأكيد التزامها بأهداف نظام الأفضليات المعمم ومبادئه وأشارت إلى الجهود التي تبذلها لإطالة مدة سريان مخططاتها .

٤ - ووصفت البلدان المتقدمة ما أجري من عمليات تغيير وتحسين بمقتضى المخططات منذ الاستعراض الأخير . وتشمل هذه إضافة بلدان جديدة إلى قائمة البلدان المستفيدة ، وإضافة منتجات جديدة بمقتضى بعض المخططات ، وتحسين الحدود التعريفية . ولاحظت بارتياح أن الواردات التفضيلية تزداد بخطى ثابتة ، لا بل كثيراً ما تزداد زيادة أسرع من الواردات الكلية . ورأت بعض البلدان المانحة للأفضليات أن إضافة بلدان

أوروبا الوسطى والشرقية إلى قوائم البلدان المستفيدة أمر ضروري لمساعدة هذه البلدان على التغلب على مصاعب الانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح . واعتبرت بعض البلدان النامية هذا الأمر تطورا ذا شأن يتطلب دراسة لمعرفة ما يترتب عليه من آثار قانونية واقتصادية ، بينما رغبت بلدان أخرى في قصر الدراسة على الآثار الاقتصادية فقط . وأُعرب عن اهتمام قوي بأن تقوم الأمانة بإجراء دراسة حول أحد الجانبين أو كليهما .

٥ - وأكدت البلدان النامية أن هناك مجالا واسعا لتحسين المخططات من حيث التغطية التجارية وطرق التشغيل . وأشارت إلى أرقام الأمانة التي تبين أن التجارة المؤهلة للمعاملة التفضيلية ظلت ثابتة على مر السنين بنسبة لا تزيد على ٥٠ في المائة من الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية . وبالمثل ، ظلت الواردات التفضيلية ، التي تعكس الاستفادة من المخططات ، تقارب ٢٥ في المائة من الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية . ومن الواضح أن هناك حاجة إلى توسيع نطاق تغطية المنتجات ليشمل جميع المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، وخاصة المنتجات كثيفة العمالة والمنتجات الزراعية . ومن الضروري أيضا منح هذه المنتجات تخفيضات تعريفية أكبر ، بما في ذلك معاملة تقوم على الإعفاء من الرسوم . وفي هذا الصدد ، أعربت البلدان النامية عن قلقها إزاء ما قد ينجم عن التخفيضات التعريفية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ، بعد إتمام جولة أوروغواي ، من تآكل للهوامش التفضيلية . ودعت إلى تعديل الهوامش التفضيلية تعديلاً مواتياً . وبالمثل ، فإن فرض تعريفات مكان التدابير غير التعريفية قد يمثل إمكانيات لمعاملة تعريفية مواتية . وطلب عدد من البلدان النامية إلى الأمانة أن تدرس أثر جولة أوروغواي في هذا الشأن وأن تحدد إجراءات المتابعة اللازمة لتعزيز فعالية نظام الأفضليات المعمم .

٦ - إن لطرق تشغيل المخططات أثرا كبيرا على الاستفادة من هذه المخططات . وقد أوضحت البلدان النامية أن القيود المنصوص عليها في صلب المخططات ، مثل الحصص التعريفية ، والحدود القصوى ، والمبالغ القطرية القصوى ، وقيود الحاجة التنافسية ، تقلل إلى حد كبير من إمكانيات تحقيق الأهداف المعلنة لنظام الأفضليات المعمم وهي النهوض بصادراتها وبعملية تصنيعها . وإن الاستبعاد التدريجي ، سواء على أساس المنتجات أو على أساس البلدان ، يقوض أكثر من الفرص المتاحة بموجب المخططات . وهذه التدابير منافية لمبادئ نظام الأفضليات المعمم - وهي عدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل - وتتناقض مع أهداف هذا النظام . وشددت على الحاجة إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن معايير يتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لتطبيق مثل هذه التدابير . ومن حيث المبدأ ، ينبغي أن تكون هذه المعايير قائمة حصرا على

اعتبارات تجارية واقتصادية ، لا على قضايا غير تجارية . ويجب ، قبل سحب الافضلية المعطاة لاحد المنتجات ، البرهان على وجود قدرة على المنافسة مطلقة ومستديمة . وينبغي ألا تطبق تدابير الاستبعاد التدريجي المقررة على أساس معايير متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ، إلا بعد إعطاء وقت كاف للبلدان المستفيدة لتمكينها من تكييف عرضها مع الشروط الجديدة للوصول إلى الأسواق .

٧ - وأعربت البلدان النامية عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق الانسجام بين قواعد المنشأ ، وهي قواعد تستند في الوقت الحاضر على معيارين مختلفين هما معيار التجهيز ومعيار النسبة المئوية . ورأت أن تحقيق هذا الانسجام أمر ضروري لتبسيط القواعد وأنه سيؤدي أيضا إلى تحسين تكافؤ فرص الوصول إلى أسواق البلدان المانحة للافضليات . وأعربت إحدى الدول الأعضاء عن تفضيلها التحول إلى معيار التجهيز . وشددت البلدان النامية على وجوب أن تأخذ جميع البلدان المانحة للافضليات بمحتوى البلد المانح فضلا عن التراكم الشامل . ومن شأن هذه التدابير أن تساعد على تعزيز التعاون التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وكذلك فيما بين البلدان النامية . ووصفت أيضا ما تواجهه من صعوبات في تلبية اشتراطات التجهيز غير المرنة بمقتضى القواعد ، وهي اشتراطات تدعو في كثير من الاحيان إلى عمليات تحويل متعددة المراحل أو تزداد تعقيدا بسبب اشتراطات نسبة مئوية إضافية . واقترح أحد البلدان النامية أن يُسمح للهيئات الخاصة بالتصديق على الاستمارة ألف من شهادات المنشأ . وحثت بعض البلدان المتقدمة البلدان المستفيدة المعنية على إبلاغ اسم وخاتم هيئات إصدار الشهادات لديها لكي تتأهل للمعاملة التفضيلية . وذكرت مجموعة من البلدان المانحة للافضليات أن محتوى البلد المانح يمكن ، إلى جانب التراكم الإقليمي ، أن يزيد من فعالية نظام الافضليات ، على أن توضع في الاعتبار الحاجة إلى تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا . وأعربت بعض البلدان النامية عن عدم ارتياحها لأن مشكلة قواعد المنشأ لم تناقش مناقشة وافية في الدورة الحالية للجنة ، واقترحت أن تتوفر للدورة القادمة الوثائق اللازمة لإجراء استعراض شامل ومفصل .

٨ - واتُفق على أن المساعدة التقنية أداة فعالة لنشر المعلومات عن نظام الافضليات المعمم ولتحسين الاستفادة منه . وأكدت البلدان النامية ضرورة تكثيف المساعدة التقنية ، مع مراعاة تزايد الطلبات المقدمة بوجه خاص من البلدان المستفيدة المعينة حديثا ومن البلدان المستفيدة بين أقل البلدان نموا . وفيما أعرب الكثير من البلدان النامية عن امتنانه للدول الاعضاء التي قدمت مساهمات مالية وعينية لبرنامج التعاون التقني للأونكتاد ، أبدى قلقه إزاء انخفاض الموارد المتوفرة لتلك المساعدة . وكان هناك توافق آراء على ضرورة استكشاف كل الفرص الممكنة لجمع التبرعات من أجل تلبية عدد الطلبات المتزايد . وفي هذا الصدد ، ناشدت البلدان النامية جميع الجهات المانحة المحتملة والفعلية ، فضلا عن برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ، أن تقدم المزيد من المساعدة . واتُفق على ضرورة أن تكـــون أنشطة المساعدة التقنية ذات طابع عملي وبراغماتي ، وأن تتيح فرصة لإجراء مشـــاورات غير رسمية لحل ما ينشأ من مشاكل فورية وتوجيه الاهتمام الواجب إلى الطلبات المقدمة من أقل البلدان نموا .

٩ - وبينما سلّم عدد من البلدان بأهمية نظام الأفضليات المعمم ، فإنه رأى أنـــه ينبغي تنشيط هذا النظام واعتماد نُهُج جديدة ومبتكرة في تعميمه واستعراضـــه وتحسينه . وفي هذا السياق ، كان هناك توافق عام في الآراء على وجوب أن تقوم اللجنة باستعراض لسياسة نظام الأفضليات المعمم وعلى أن الدورة القادمة يمكن أن تستخـــدم جزئيا كاجتماع تحضيري لهذا الاستعراض . وصاغت اللجنة برنامج عمل لهذا الغرض . ورئـي أن من الضروري ، في هذه العملية ، أخذ مشورة أشخاص بارزين من القطاع الأكاديمـــي وقطاع الحكومة وقطاع المؤسسات . ورأت اللجنة أيضا أنه ينبغي تشجيع البلدان كافـــة على موافاة الأمانة بجميع البيانات اللازمة فيما يتعلق بالاستفادة من المخططـــات وبالمعوّقات والصعوبات ، وخاصة فيما يتعلق بقواعد المنشأ ، لتمكينها من إعـــداد الوثائق اللازمة للاستعراض .

- - - - -